

الذكرى العاشرة للحرب في سوريا: التغيّر المناخي والاستقرار السياسي وما بينهما

أشعلت الاحتجاجات العارمة التي حدثت في سوريا عام 2011 شرارة حرباً أهلية سالت فيها دماء كثيرة، إلا أنه كانت هناك أسباب كامنة لهذا الانفجار تخمرت قبل ذلك التاريخ بسنوات وهي: الجفاف الشديد الذي ضرب المنطقة مما أدى لانهايار الأوضاع بشكل متتابع، مثل سقوط أحجار الدومينو، وصولاً لاهتزاز المنطقة بأسرها. وفي الوقت الحالي لم ينته تأثير التغيّرات المناخية، الذي يزداد خطورة، الأمر الذي من شأنه زعزعة استقرار دول أخرى محيطة بإسرائيل - ما يستدعي دراسته والتنبه له.

كرميت فلينسي - شيرا عفرون - كيم نوح (ترجمة: خالد خليل)

تصادف في آذار/مارس 2021 الذكرى السنوية العاشرة للحرب الأهلية السورية، التي خلفت دولة منقسمة ومفتتة ومدمرة، حيث تعرض معظم سكانها للتهجير إما داخل البلاد أو خارجها، وتعاني سوريا اليوم من أزمة إنسانية غير مسبوقة، وصلت لدرجة المجاعة.

أحد أهم الأسباب الرئيسية في اندلاع الثورة الداخلية ضد نظام بشار الأسد كان التغيّر المناخي والجفاف، الذي تسبب بحدوث كوارث اقتصادية واجتماعية، وأثبت وجود فشل في إدارة الموارد الطبيعية وإهمال القطاع الزراعي من قبل النظام. هذا وقد تفاقمّت الأسباب المناخية التي سبقت الحرب في الآونة الأخيرة وازدادت حدتها، الأمر الذي سيجعل عملية إعادة إعمار البلاد مهمة في غاية الصعوبة.

كما وتعاني في الوقت نفسه معظم دول الشرق الأوسط من المشكلات الناجمة عن التغيّر المناخي، ولديها أيضاً إخفاقات حوكمة مماثلة. لذلك، يتوجب على إسرائيل أن تدرس الحالة السورية في كل من السياق المحلي والسياسي والإقليمي وصياغة طرق للتعامل مع تداعيات المناخ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة.

حصدت عشر سنوات من الحرب في سوريا أرواح مئات الآلاف من الأشخاص، مما أدى إلى تشريد حوالي 12 مليون إنسان بين لاجئ ونازح، وتدمير ما يقرب من نصف البنية التحتية للبلاد، ويعيش اليوم حوالي 90% من السكان تحت خط الفقر. كل هذا في ظل عدم وجود أفق لعملية سياسية مستدامة تقود سوريا إلى مستقبل أكثر استقراراً.

ومن أجل تحديد الظروف والملابسات التي أدت إلى هذا الواقع المأساوي، كانت البداية من اعتقال أطفال كتبوا شعارات مناهضة النظام: "جاك الدور يا دكتور" يطالبون بإسقاط الدكتور بشار الأسد طبيب العيون. وبدأ الاحتجاج الشعبي ضد الإساءة إلى الأطفال المعتقلين في درعا جنوب سوريا، وسرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم في جميع أنحاء البلاد. وتعتبر الاحتجاجات السورية جزءاً من موجات "الربيع العربي" في الشرق الأوسط التي أسفرت عن سقوط أنظمة الحكم في كل من تونس وليبيا واليمن ومصر.

رغم ما سبق إلا أن عدم الاستقرار في سوريا لم يبدأ في آذار/مارس 2011. فقد كانت سوريا كغيرها من العديد من دول الشرق الأوسط تعاني من مشاكل أساسية مستمرة تمثلت بـ: الضغط الديموغرافي، ومحدودية الموارد، وارتفاع معدلات البطالة، وقبل كل ذلك، الفساد وسوء الإدارة. وفضلاً عن هذه الأسباب كانت سوريا أمام تحد من نوع خاص ومهم للغاية يتمثل في الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد، مما أثر بشكل مباشر على أكثر من 15 ألف مزارع صغير، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج القمح الوطني بنسبة 48% (أي ما يقارب النصف). هذا الواقع المتدهور أدى إلى هجرة جماعية لنحو مليون ونصف مزارع إلى المدن مما خلق أعباء على البنية التحتية في المراكز الحضرية وخاصة حول دمشق، التي تعاني في الأصل من الاكتظاظ في السابق، ويضاف إلى ذلك قدوم موجات من اللاجئين العراقيين الذي تجاوزهم عددهم المليون لاجئ وصلوا إلى سوريا ما بين عامي 2003-2007.

إضافة إلى الجفاف، كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى اندلاع الاحتجاجات، لها صلة مباشرة أيضاً بالقضايا المناخية والموارد الطبيعية وسوء إدارتها من قبل السلطات منذ عهد حافظ الأسد وهي: سوء الإدارة في قطاع المياه على مدى سنوات ترافق مع التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية وسقيتها، الأمر الذي شكّل خطراً على الأمن المائي في سوريا بسبب الاستغلال غير المحسوب للأراضي والموارد المائية. وكان من أخطر عواقب هذه السياسة استنفاد المياه الجوفية، والتي تفاقمت على مر السنين. وعلى هذا النحو أدت سنوات الجفاف الشديد، التي بدأت في شتاء عام 2007، إلى انهيار القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء البلاد.

من جانبه، حاول الرئيس بشار الأسد تعزيز سياسة اقتصادية نيو ليبرالية تهدف لفتح اقتصاد سوريا أمام الاقتصاد العالمي وزيادة نشاط القطاع الخاص، ولكنه بدلاً من دفع هذه السياسة إلى الأمام بنحو تدريجي، قام نظامه بتخفيض حاد في الدعم والإعانات الاقتصادية المقدمة للقطاع الزراعي، فكانت النتيجة إلحاق أضرار جسيمة بسكان الريف وتقوية النخبة الاقتصادية وتعميق الفجوات في المجتمع

السوري. فقد قوضت هذه السياسة بشكل كبير الدعم الذي كان يحصل عليه الفلاحين من قبل نظام الأسد. ويضاف إلى ذلك الجانب الديموغرافي حيث شهد المجتمع السوري تغيرات جذرية في العقود الأخيرة، في مقدمتها النمو السكاني، حيث سجلت سوريا معدلات عالية في النمو السكاني الطبيعي عالمياً. فقد تضاعف عدد سكان الحواضر في سوريا تقريباً ما بين عامي 2002 و2010 من 8.9 مليون نسمة إلى 13.8 مليون نسمة، ما زاد من الضغط على الموارد التي كانت تنقلص فعلياً في طبيعة الحال.

كانت هذه العوامل والأسباب واضحة وملموسة قبل اندلاع الحرب الأهلية، لذلك كتب الأطفال على الجدران شعارات مناهضة للنظام. ففي العامين اللذين سبقا الحرب، نُشرت دراسات متنوعة حددت سوريا على أنها برميل متفجر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. في شباط/فبراير 2010، [حذرت الأمم المتحدة](#) من آثار الجفاف على أسعار الغذاء والوقود، وعلى الضمان الاجتماعي وقدرة المواطنين السوريين على الصمود مع ظل هذا الوضع. وكذلك [وثيقة](#) أخرى نشرتها وكالة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR). كما أجرى المركز العربي "أكساد"، هو مركز اقليمي للدراسات والبحوث المتعلقة بتنمية المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي، مسحاً لدراسة ارتفاع درجات الحرارة والجفاف في سوريا في العقد السابق لعام 2011 وأظهر أن سلسلة موجات الجفاف التي ضربت المنطقة بين عامي 2007 و2009 فاقمت أوضاع ملايين الأشخاص في الحسكة ودير الزور وحلب والرقعة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وإلى مشاكل صحية وانعدام الأمن الغذائي.

لذلك تتعلق إجابات الأسئلة التي تتردد كثيراً خلال سنوات الحرب الأهلية في سوريا بمدى قدرة وجاهزية المجتمع الدولي للمساعدة في حل الأزمة في سوريا. ففي وقت مبكر من عام 2008، لجأت سوريا إلى الأمم المتحدة للحصول على المساعدة بسبب "تأثرها بتغير المناخ"، لكن المنظمة الدولية رفضت طلبها قائلة إن سوريا لم تقم بتنشيط خطط الطوارئ الخاصة بها لمكافحة الجفاف. كما قام ممثل الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، عبد الله بن ياي، بالاتصال بالسفارة الأمريكية في دمشق في تموز/يوليو 2008 لتقديم المساعدة الطارئة في المناطق الريفية وحذر من "أن الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجفاف فوق قدرتنا كدولة". وبالفعل تحققت التوقعات المؤسفة في ربيع عام 2011.

إن بقاء التأثير السلبي للعوامل البيئية وعدم وجود استجابة مناسبة لمواجهتها، من شأنه أن يعرقل جهود إعادة الإعمار أيضاً. فقد خلفت عشر سنوات من الاقتتال الوحشي أضراراً بيئية جسيمة في سوريا نتيجة الهجمات التي شنتها جميع الأطراف

المتنافسة على الآبار والمنشآت النفطية في العديد من المناطق، مما تسبب في تلوث التربة والمياه والهواء. علاوة على ذلك، أدى اقتلاع الأشجار ودفن نفايات الأسلحة الكيميائية في الأراضي الزراعية إلى مزيد من الانكماش في القطاع الزراعي. إضافة إلى ذلك، استخدمت قوات الأسد وأطراف أخرى المياه كسلاح من خلال مهاجمة مصادر المياه وتحويلاتها، فكانت النتيجة أن حوالي 90% من سكان سوريا لا يستطيعون الحصول على مياه نظيفة. على الرغم من أن هذه الأمور سيكون لها تداعيات على المساعدات الإنسانية المطلوبة في سوريا وعلى القدرة على تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي في البلاد بالمستقبل عندما ينتهي الاقتتال، إلا أنها لا تمثل أولوية من أولويات المجتمع الدولي.

الخلاصات

على الرغم من أن تغيّر المناخ لم يكن الشرارة التي أشعلت النار، ولكن الرد الوحشي من قبل النظام ضد المتظاهرين هو الذي أشعلها وزاد من لهيبها، ومن هنا تعتبر الحرب الأهلية السورية مثلاً حياً على تأثير التغيّر المناخية على استقرار البلدان وصمودها.

ويمكن البناء على ما سبق بأن فشل دول الشرق الأوسط في الاستعداد والتخطيط للتعامل مع التغيّر المناخي وما ينتج عنه من عدم القدرة على مواجهة الصعوبات التي يسببها لا سيما تزويد السكان بالاحتياجات الأساسية وفي مقدمتها المياه والغذاء، من شأنه زعزعة الأنظمة السياسية وانهيار الحكومات. فقد كان واضحاً أن الفراغ الحكومي الذي حفر عميقاً، في الحالة السورية، شكّل أرضاً خصبة للمنظمات الإسلامية الراديكالية، مثل داعش، التي تستغل ضعف السكان وفقدان سبل العيش من الزراعة لتجنيد متطوعين في صفوفها.

إن الواقع المناخي الذي يتغيّر مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة كما في الحالة السورية يجب أن يكون جرس إنذار لدول المنطقة، حيث تعتبر أراضي معظم الدول المجاورة لإسرائيل - الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا - قاحلة جداً، يصل متوسط هطول الأمطار فيها إلى 400 ملم سنوياً. وبالتالي، فإن التغيّرات المناخية، وفي مقدمته الاحتباس الحراري واتساع رقعة التصحر، تعرض القطاع الزراعي للخطر (الذي يشكل مصدر رزق نحو 60% من إجمالي السكان في المنطقة) وفي النتيجة تهديد الأمن الغذائي.

على سبيل المثال، في الحالة المصرية قد يؤدي التغيّر المناخي وغياب الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية المحدودة في المستقبل القريب إلى تدهور كبير في الأمن الغذائي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى غليان اجتماعي يصل إلى انهيار الحكومة.

وتقدم المعطيات تنبؤات بأن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى حدوث حالات جفاف، بينما سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تسرب المياه المالحة إلى نهر النيل مما سيؤثر على جودة مياه الري. وفي حال تحققت هذه التوقعات إضافة للنمو في معدلات السكان، فهذا الأمر سيشكل أرضية لصدام داخلي واضطرابات ذات عواقب على الاستقرار الأمني في الحدود الجنوبية لإسرائيل.

تقدم الحرب الأهلية السورية نموذجاً واضحاً يلغي الخط الفاصل بين الأمن القومي بالمعنى الضيق للمصطلح وتفسيره الأوسع. وعلى الرغم من ذلك عند التطرق للحرب السورية لا يزال التوجه السائد، في إسرائيل والغرب، يكرس دراسة الأحداث في العلاقات الدولية في المقام الأول من خلال منظور سياسي وعسكري، مقابل إيلاء اهتمام أقل للقضايا المناخية والبيئية. وهذا ما عكسه بشكل واضح [تقرير](#) أعدته لجنة الكونجرس الأمريكي للشؤون الاستخباراتية في أيلول/سبتمبر 2020، جاء فيه أن المعلومات الاستخباراتية لم تركز بشكل كافٍ على التهديدات طويلة المدى للأمن القومي، بما في ذلك تغيّر المناخ.

من الأهمية بمكان، على إسرائيل أن تستخلص الدروس المطلوبة من الحالة السورية وتهتم كذلك بالتطورات البيئية والمناخية وقدرة الدول المجاورة لها على التعامل معها. فالتحديات المناخية تتجاوز الحدود والمساحات وتتطلب اهتماماً إقليمياً مشتركاً واسعاً وحتى عالمياً.

وعلى الرغم من حرص أجهزة الاستخبارات في الاعتماد على المواد النوعية والمصنفة علمياً، إلا أن تقييمات تغيّر المناخ تتطلب التخصص في الأدوات والمنهجيات التحليلية المتقدمة عالمياً في المضمار العلمي. ومن المهم دمج القدرات المتقدمة بين عرض النماذج والقدرة على تقييم المخاطر الجيوسياسية لتحليل شامل لمسألة العلاقة بين التأثيرات البيئية والمناخية والتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، وكيف يمكن لهذه العلاقة أن تؤثر سلباً على أمن إسرائيل.

وتوفر أزمة المناخ أيضاً لإسرائيل فرصاً للتعاون الإقليمي يمكّنها وشركائها تعزيز إعادة التأهيل البيئي وإعطاء الأولوية للاستثمارات في المجالات التي تتميز بها إسرائيل، منها الطاقة المتجددة وتقنيات إنتاج وتنقية المياه والزراعة الصحراوية. وسيعود استثمار هذه الإمكانيات في ظل تنسيق وتعاون إقليميين بالفائدة على قدرة مواجهة دول المنطقة للتغيرات المناخية، التي تحدث الآن ومن المتوقع أن تتفاقم في السنوات القادمة.